

التيار " في قراءة أولية للتطورات:

الافراج "خسارة سياسية" للدولة

كتبت هيام القصيفي:

ما عدا ربح الدولة ١٥٠ الف دولار دخلت الخزينة قيمة الكفالات التي دفعت لاطلاق ٧٥ موقوفا من "التيار الوطني الحر" و"القوات اللبنانية"، فان ما حصل ليل الاثنين لجهة قرار الافراج عن المعتقلين "كان بمثابة خسارة سياسية للدولة"، بحسب التقويم الذي يجريه اركان "التيار الوطني" بعد ساعات من خروجهم من السجن. والخسارة في مفهومها السياسي والاعلامي والقانوني شاملة بحسب هذه القراءة. "فقانونيا، ليس من العرف والجائز ان يفرج عن هذا العدد من الموقوفين المتهمين بتهم خطيرة كالتي الصقت بهم، من دون انتظار ان تبت محكمة التمييز تمييز القرار الاتهامي. وهذا اللغظ القانوني يبدأ من اللحظة الاولى للاعتقالات وصولا الى التحقيقات وحتى الافراج. اما اعلاميا، فليس من المبالغة القول ان الافراج في ذاته "اسوأ" لصورة الدولة من ضرب المتظاهرين امام قصر العدل، والاعتقالات غير القانونية وغير المبررة. فهل يعقل ان يبزر الافراج اعلاميا بجو التهذؤة ولقاء الديمان، اضافة الى تحديد كفالات مرتفعة القيمة، فقط من اجل انهاء هذا الملف وطيه؟ وسياسيا، اثبتت الدولة في قرار الافراج "السياسي" انها وصلت الى حائط مسدود في الملف الذي لم تعد تستطيع تحمل كلفته الغالية".

وهنا، تستعيد اوساط التيار العوني وقائع ما جرى منذ اللحظة الاولى. في الوقائع الاولى، "لم تكن الخطة على ما يبدو مؤهلة لهذا الحجم من الاعتقالات. فحين دهمت قوة عسكرية مقر اجتماعاتنا في انطلياس، لم تكن مؤهلة لوجستيا لاعتقال نحو مئة شخص كانوا موجودين في المقر، اذ لم تكن القوة معززة سوى بشاحنة واحدة لا تتسع لأكثر من ٢٠ شخصا، مما اضطرها قياسا بعدد الموجودين الى طلب امدادات وشاحنات اخرى وجعلنا ننتظر واياها زهاء ساعة من اجل نقل جميع الموجودين". اذاً، ما حصل من اعتقال جماعي لم يكن مخططا له في هذا الشكل، ولكن "ما ان وقعت الواقعة، حتى بدأت عملية تدارك وتركيب اتهامات، بدليل اننا بقينا اياما من دون التحقيق معنا. وبعدما بدأ التحقيق فوجئنا بأن المحاضر مكتوبة سلفا، والمفاجأة الاكبر ان محضري تحقيق مع قياديين بارزين لـ"التيار" كانا نسخة طبق الاصل".

ولكن ما هي الدلالات السياسية لما حصل؟

بحسب اوساط "التيار" ان الاستهداف، رغم انه لم يسبقه تخطيط يوازي الحجم الذي حصل فيه، كان يحمل رسالتين: الاولى الى الخط السيادي الذي كان بدأ يتوسع من قرنة شهوان الى النائب وليد جنبلاط، والثانية الى الرئيس رفيق الحريري الذي كان قد بدأ يشكل فريقا مواجها لرئيس الجمهورية، مع ما يشكله هذا الصراع من امتداد سوري. وفي نظر التيار، ان هاتين الرسالتين استدعتا المواجهة المباشرة، "فالمعركة

معنا، لم تكن وليدة خيار لدينا، كما جرت العادة، بل فرضت علينا. وليس صحيحا اننا ساهمنا في تقديم المبررات للدولة، عبر اطلاق شعارات معينة خلال زيارة البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير للشوف. بل ان الصحيح هو ان شعاراتنا كانت مدروسة "سيادة، حرية، استقلال".

ولا تستبعد الاوساط "جانبا شخصيا بحثا في المعركة التي دارت على مدى اسبوعين. فرئيس الجمهورية اعتبر انه مستهدف بالتكتلات واللقاءات فاراد استعادة زمام المبادرة. ولأننا الماكينة التي تحرك الشارع، استهدفنا، بدليل ان الاسئلة التي طرحت علينا كانت مثل: "هل تحب رئيس الجمهورية؟".

وعند "التيار" ان "ما حصل في مجمله مؤشر خطير الى الاتجاه الانتحاري للنظام الذي ضرب عرض الحائط سمعة لبنان عالميا، واستخدم القضاء في "عبة وقائية". فهل يعقل ان يعمل نظام يستعد لاستقبال القمة الفرنكوفونية على حشد كل الانظار سلبا في اتجاهه، ما لم تكن الانفعالية والحسابات الضيقة هي التي تحكم عمله؟". لا يزال "التيار" في قراءته الاولى لما تعرض له من اهتزاز، لا شك في انه الاكبر في تاريخه السياسي، اذ استهدف قاداته ومعظم اركانه. لكنه نجح في تخطي الامتحان، اذ واصل على مدى اسبوعين عمله السياسي والاعلامي. وهو مقبل على استئناف تحركه والتحضير لمواكبة القمة الفرنكوفونية، على طريقته. وهي نقطة يضيفها اركان "التيار" الى تحركهم، الا اذا عاد القضاء ليمارس دوره تجاههم في الاشهر الفاصلة عن القمة.